مذكرات جارالله عمر

الفصل العاشر

من الانتخابات الى الحرب

الانتخابات في ظل الخلافات

جرت الانتخابات في نيسان/ إبريل ١٩٩٣ وشارك فيها الحزب الاشتراكي بشكلٍ واسع، وترشّحت أحزابٌ كثيرة في هذه الانتخابات وحصل الحزب على حوالي ربع الأصوات، أو أكثر من الرّبع، بسبب وجود مستقلّين أيّدناهم. حصل الحزب على أغلبيّة بل معظم مقاعد الجنوب وحوالي خمسة وعشرين مقعدًا في المحافظات الشمالية بما فيها مقاعد المستقلّين الذين أيّدناهم. حصلنا على معظم أصوات المحافظات الجنوبيّة، وعلى الدّرجة الأولى من الأصوات في محافظة تعز وهي أكبر محافظة في البلاد. كان للحزب الاشتراكي وزن مع مؤيّديه وصل إلى ثلث الأصوات في البلاد أو أكثر.

بالامكان أن يكون الأداء أفضل لو أنّ الحزب دخل الانتخابات ولم يكن هناك خلافٌ على الدّمج، ذلك أنّ الانتخابات جاءت ونحن مختلفون حول حدود العلاقة مع المؤتمر الشعبي العام. شخصيًّا رأيتُ أنّ للعلاقة حدوداً معيّنة، ليست علاقة احترابية ولا هي علاقة صراع ولكنها أيضا ليست علاقة اندماج. هي علاقة شراكة في الوطن والدّولة توجب التّنافس والتّعايش معاً. رأيتُ ضرورة فهم حدود هذه العلاقة التي لا يجب أن تكون عدائيّة وأن لا تكون في الوقت عينه كالزّواج الكاثوليكي. لكنها علاقة سياسية تخضع لمتطلّبات السياسة وتخضع لمتطلبات البرنامج. ونحن يمكن أن نتحالف ويمكن ان لا نتحالف. عندما نتحالف لا يلغي أحدنا الآخر، وعندما نختلف لا يؤدّي هذا بالضرورة إلى حرب أو عداء. هذا كان تفكيري ولا يزال. أما الرئيس علي عبد الله صالح فرأى أنّ هذه العلاقة إما ان تكون عبر الاندماج أو يقع صراع. عندنا أيضًا من رأى المسألة على هذا النّحو، إما مندمجون أو متصارعون، وهذا جزءٌ من التّفكير الشمولي الماضي.

كنت أعتقد أنّنا لو كنا موحّدين ولم تكن لدينا مشكلة كان يمكن أن يحصل الحزب على نتائج أفضل. لكنّي كنت مقتنعًا بالنتائج. عندما صدرت النتائج اقترحتُ على الأمين العام أن يعلن الحزب الاشتراكي قبوله الفوري بنتائج الانتخابات. كان هذا رأيي، وهذا ما حصل. أعلن

الحزب قبوله بالنّتائج، ولكنّي كنتُ أرى إذا كان هناك قضايا طعن قانوني من أي شخص من أي حزب من الأحزاب، او من أي شخص، تمشي [يجب ان يجري التحقيق فيها]. ولكن الذي حصل أنّ رئيس المؤتمر الشّعبي العام علي عبد الله صالح ورئيس الإصلاح الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر وأمين عام الحزب الاشتراكي علي سالم البيض، اجتمعوا ليناقشوا النّتائج واتّفقوا على قبولها وإلغاء الطّعون.

الخطأ هنا أنّهم كتبوا رسالة إلى القضاء طلبوا منه عدم النّظر في الطعون المقدّمة ضدّ النّتائج من بعض الأفراد، وهي حالات قليلة فيها دعاوى عند القضاء. كان رأيي أنّ هذا خطأ، كان يمكن أن نتقبّل النّتائج ونترك القضاء يحكم في أيّ حالات، فالسلطة التنفيذية أو رؤساء الأحزاب الثلاثة وبيدهم السّلطة في الواقع تدخّلوا في شأن السّلطة القضائيّة ومنعوها وهذه كانت أوّل نقيصة حقيقية في انتخابات ١٩٩٣، الانتخابات كان فيها تنافس وشفافية إلى حدٍّ كبير. صحيح كان فيها استناد على الخلفيّة الماضية والوجود في السّلطة للاشتراكي والمؤتمر، لكن كانت هناك ديموقراطيّة ولم يكن هناك تزوير، كان فيها نزاهة إلى حدٍّ كبيرٍ، ليس بالمطلق، ولكن إلى حدٍّ كبير. لذا كان الخطأ الذي ارتكبناه، نحن الأحزاب الثلاثة، هو تلك الرسالة التي طلبت من القضاء عدم التدخّل، وهي كانت تعكس الأزمة ومحاولةً لتفادي أيّ اختلاف ولكنها تعبّر بالمقابل عن نفسيّة ترفض الاحتكام للدّيموقراطيّة، كانت من ناحية رغبة في تجنّب الخلاف ولكن كانت عدم ثقة بالديموقراطية كوسيلة لحلّ المعضلات، للاحتكام إليها. هم يخافون من الدّيموقراطيّة، لا أحد مستعدٌّ لتقبّل الخسارة، الخوف من الخسارة بواسطة الديموقراطية.

أسباب الخلاف

ابرز المشكلات التي دارت بين الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي هي البرنامج، وكيفيّة بناء الدّولة ومستقبل اليمن: هل يكون اليمن بلداً حديثًا ومعاصرًا، كما رأى الحزب الاشتراكي اليمني، أم يبقى البلد متخلّفًا وعشائريًّا؟ وأعتقد أنّ هذا هو صلب الصراع. وأيضًا هل تكون المرأة حرّه أو لا تكون؟ هل يجب أن تكون القوانين تقليدية أو معاصرة؟ هنا برز صراعٌ على السلطة، ولعله برز قبل ذلك.

أراد الحزب الاشتراكي أن يبقى له نصيبٌ في السلطة وهو أمرٌ مفهوم وبديهي ولا يجب استغرابه. المؤتمر الشعبي هو الّذي أراد الاستئثار بالسلطة والاستيلاء على جميع السلطات. أما الحزب الاشتراكي فرأى أنه شريكٌ في تأسيس الدولة اليمنية الجديدة وأنّ له الحق في أن يكون شريكًا حقيقيًّا في تقرير السياسات في البلاد، على عكس المؤتمر الشعبي الّذي لم يقبل بشريكٍ حقيقيّ، بل أراد أن يكون شريكه شكليًّا وبسيطًا وضعيفًا وتابعًا. لأنّ ركيزة الفلسفة السياسية التي قام عليها المؤتمر الشعبي برئاسة علي عبد الله صالح هي أنّ الشمال هو الأكثرية السكانية أما

الجنوب فيمثّل الأقليّة وبالتالي الشمال هو الأصل والجنوب هو الفرع. اعتقدوا أنّ الشمال هو الأم بينما الجنوب هو الابن الصغير الّذي كان متمرّدًا ثمّ عاد إلى حضن أمّه ويُفترض به الطّاعة وأن يرضى بالقليل ويكون ثانويًّا في العملية السياسية. وكان رأي النظام القائم في صنعاء، الذي لم يفصح عنه علنًا مع انه المحرّك لسياسته، أنّ النظام القائم في عدن ينتمي إلى معسكرٍ هُزم هو المعسكر الاشتراكي، وهو[نظام علي عبدالله صالح] ادّعى أنّه ينتمي إلى معسكرٍ منتصر وأنّ ما يجري في ألمانيا يجب أن يجري في اليمن، فيجب على الجمهورية اليمنية استيعاب جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية كما استوعبت ألمانيا الغربية ألمانيا الشرقية. وقد اعتبر المؤتمر الشعبي العام أنّ وجود حكومة ائتلافية مع الحزب الاشتراكي اليمني، خلال الفترة الانتقالية، نوعاً من التّكرّم عليه وإلا كان من المفترض أن يحاكَم قادةُ عدن كما حوكم هونيكر.

ظهرت مثل هذه الأفكار في صنعاء لذلك عندما أقدموا على الوحدة وقبلوا بالديموقراطية التي اشترطها الحزب الاشتراكي ووافقوا على إعطاء الجنوب، أي ممثّلي الحزب الاشتراكي، نصف مقاعد الوزارات، أو ما عُرف بالتّقاسم، اعتبروا ذلك تكتيكًا ولسان حالهم يقول: «دعوهم يأتون الينا، ودعونا نقدّم لهم تنازلات ونقبل بشروطهم الآن ونوافق على مطالبهم، ولكن بشكلٍ شكلي، المهم أن ننتهي من ثلاثة أمور: الحكومة المستقلة في الجنوب والجيش والحزب. بعد ذلك نلغيهم.» هكذا هو التكتيك.

كان لديهم قرارٌ مسبق بعدم تنفيذ أي اتّفاقية تمّ توقيعها مع الجنوب. وقد نصّت الاتّفاقيات على أنّ النظام الجديد يأخذ الأمور الإيجابية من النّظام السابق في الشمال وكذلك من النّظام السابق في الجنوب. لكن بعد الوحدة رفضتْ صنعاء رفضًا قاطعًا قبول أي شيء كان في عدن مهما بلغت إيجابيته وهي كانت تنفي نفيا باتا النظام السابق في الجنوب حتّى طريقته في التعاطي مع القات حيث حدد تعاطيه بيومي الخميس والجمعة فقط ومُنعت زراعته في المناطق التي لم يكن يُزرع فيها من قبل، مثل حضرموت والمهرة وشبوه وقد مُنع دخوله أيضًا إلى هذه المحافظات. وقد وضعت خطّة [في الجنوب] لاستبداله بزراعة الحبوب للتّخلصّ من القات في نهاية المطاف. وهذه كانت من إيجابيات النّظام في عدن لم يتم قبولها. وكانت أعمال الثّأر قد انتهت في الجنوب كما انتهت الحروب القبلية وساد القانون وكانت هناك عدالة في المجتمع، فلم يعد أحد يستولي على حق أحد بالقوّة والرّشوة لم تكن موجودة في الجنوب. وقد منع فيه تدخل الجيش في السياسة. وهذه من الإيجابيات التي كان من المفترض أن تأخذ بها الدولة الجديدة، لكن صنعاء امتلكت قرارًا مسبقًا بأن تناور حتى تحلّ الحكومة في عدن ثمّ بعد ذلك تعمّم نظام الجمهورية العربية اليمنية [على كامل الأراضي] في نهاية المطاف. كان لازما أن يسود النّظام الّذي كان قائمًا في صنعاء، كأنما بحكم طبيعي، فيأتي التفكير بالأكثرية والأقلية وبموازين القوى لكنها لم تكن منطقيّة من زاوية المستقبل والتاريخ.

لا مقارنة بين المانيا واليمن

في الحقيقة، لا مجال للمقارنة بين ألمانيا واليمن، ففي اليمن لم يكن هناك رأسمالية في الشمال أو اشتراكية في الجنوب كان هناك تماثل بالفقر وبقلّة الموارد. اليمن بَلدان يوحّدهما التّخلّف. أما ألمانيا الغربية فبلدٌ غني استطاع تخصيص عشرات المليارات من الدولارات من أجل رفع مستوى ألمانيا الشرقية، وقد دفع كل مواطن ألماني غربي سبعة في المئة من راتبه لتطوير ألمانيا الشرقية وذلك بهدف ردم الهوّة بين الشرق والغرب، على ما أخبرتني السفيرة الألمانية السابقة في اليمن. في المقابل، لا تملك صنعاء ما تقدّمه لعدن من أجل تطويرها. المسألة الوحيدة القابلة للمقارنة هي مسألة السكان، فالسكان في الشمال أكثر عدداً من سكان الجنوب. وفي الجنوب كانت مؤسسات الدولة والإدارة الحديثة أفضل وأمتن بناءً واكثر حداثةً. شهدت البلاد تطبيق القانون المدني، لكن لم يكن هناك ديموقراطية وتعدّدية. ويُفترض أن يكون تطبيق القانون مقبولاً بالنسبة للدولة اليمنية الجديدة لكن صنعاء نظرت إلى هذه الأشياء نظرة تكتيكية، ثمّ إنّ هذا ما حصل بالتّدرّج إذ راحوا يرفضون الاتّفاقيات.

هل يمكن أن نسمّي هذا السلوك مؤامرة؟ أنا أرفض أن أسمّيه كذلك، كما أني لا أنطق هذه الكلمة ولا أحبّذها. أنا أسمّيها استراتيجية المؤتمر الشعبي العام تجاه الحزب الاشتراكي اليمني، وهي تقوم على استدراج الحزب وإغرائه بقبول كلّ ما يطلب وتوقيع الاتّفاقيات الكتابية ثمّ الامتناع عن تنفيذ أي شيء منها بعد تجريده من أسلحته، ثمّ تسير الأمور كما يريدون. ومن المعروف أنّ مكوّنات الأزمة تتعلّق بما هو قانوني وما هو شخصي وسياسي واجتماعي وما هو مزيجٌ وما هو صراعٌ على السلطة. أراد الحزب الاشتراكي الاحتفاظ بجزءٍ أو نصيبٍ معيّن من السلطة، أما الآخرون في المؤتمر والإصلاح أرادوا إخراجهم من السلطة بشكلٍ كلّي بطريقةٍ أو بأخرى إلا إذا قبلوا لعب دور المشارك العادي لا الشريك. في هذا الإطار أذكر أنّي حضرتُ اجتماعًا غير رسميّ في الرئاسة حضره الرئيس ونائبه ونواب رئيس الوزراء وبعض الوزراء وكذلك حضره الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر والعميد مجاهد أبو شوارب. ولمّا احتدم النّقاش بين الشيخ عبد الله وعلي سالم البيض حول بعض المشاكل، قال الشيخ لعلي سالم البيض الّذي كان عنيدًا ومعتدًا بنفسه، كلمةً سمعها الجميع بحضور الدّكتور حسن مكي: لقد أتيتم من الجنوب وتريدون أن تحكموا، يجب أن تفهموا أنّ هذا مستحيل.

كان لدى حزبي المؤتمر والإصلاح، وهُم السلطة الحقيقة، اقتناعٌ بأنّ هذه السلطة ملكهم من دون منازع وأنّ على الآخرين أن يتقبّلوا ما يُعطى لهم من أدوار وما يُمنحون من مكاسب أو مصالح شخصيّة. وفي الواقع لم يكن علي البيض وآخرون على استعدادٍ للقبول بهذه الحالة. إذا اعتقدوا أنّ يحقّ لهم أن يلعبوا دور الشّريك الكامل في إدارة السّلطة السياسية.

وزير للثقافة والسياحة

لم اترشّح للانتخابات. في هذه الأثناء كنت رئيس الدائرة السياسية.عندما بدأوا يفكّرون في تشكيل الحكومة كانت لديّ دعوة من الولايات المتحدة الأميركية. زرت أميركا في تلك الأيام، في مايو أو يونيو ١٩٩٣ لأوّل مرة. طبعاً سنتحدّث عن زيارات في ما بعد، في برنامج خاص. المهم قابلت مجموعة من العرب وكنّا مجموعة مشتركة وكانت الزيارة ظريفة. لكن في نهاية الزيارة تلقّيت برقيّةً من اليمن بأنّه تمّ تشكيل الحكومة وأنّي عُيّنت وزيراً. أظنّ أننا كنّا في إحدى الولايات في الوسط، لا أدري، المهمّ كنا في ولايةٍ أخرى بعيدة عن واشنطن، اتصلتُ بالسّفير اليمني الذي قال لي: مبروك عيّنتَ وزيراً للثقافة والسياحة، وقال لي إنّه يريد أن يقيم لي حفل استقبالٍ في واشنطن مع السفراء العرب.

لماذا عيّنتَ وزيراً للثّقافة والسّياحة؟ لا أعرف. المهم كانوا يعتقدون أنّ هذا مناسب لي، الثقافة بالذّات. لم يسرّني الخبر على الإطلاق، لم أكن أريد أن اكون وزيراً. كنتُ أعتقد أنّ منصب الوزير منصبٌ إداريّ، موظّفٌ عاديّ لا معنىً له، وكنت أعتقد أنّ مكاني في الدائرة السياسية هو أفضل وأستطيع أن أعطي فيه بشكلٍ أفضل.

وصلتُ إلى واشنطن، وكانت هناك حفلة أقامها السفير والسفراء العرب والأجانب، تعارّفنا. أظن يومها قابلت پللترو[1] في الحفل وشخصيات أميركية كثيرة. في تلك الزيارة قابلنا كثيرين من بينهم مستشار سابق للأمن القومي كتب عن الخليج، وله كتابان مترجمان للعربية، وكان سكرتير كارتر[2]، وقابلنا رؤساء معاهد، إلخ. كانت الحفلة بمثابة حفلة وداع على اعتبار اني عائد لليمن. فكّرت في إرسال برقيّة أعتذر فيها عن الوزارة واتّصلتُ بصديقي محمد سعيد عبد الله (محسن) في صنعاء، وقال لي أنّي عُيّنتُ وزيراً، قلتُ: من المفترض أن تستشيروني، فكيف تعيّنونني وزيراً وأنا لا أعلم؟ قال إنّ الذي أصرّ على تعيينك هو الأمين العام علي سالم البيض الذي كان رأيه أنّي يجب أن تجرّب الحكومة، فبدلاً من أن تجلس في العلاقات الخارجيّة، وتشاغب وتسبّب بمشاكل، من المفترض أن تصير وزيراً فمن الممكن أن تصير إنساناً أقرب إلى المشكلات، تصير أكثر واقعية وأن لا تطرح لنا مقترحات ومشاريع وتقوم بمشاكل في الدائرة السياسية، ربما إذا أصبحت وزيراً تصبح أقرب إلى الحلول الوسط. قلتُ لمحسن إنّي لا أقبل أن أصبح وزيراً فقال كلا، رأي أصدقائنا كلّهم بمن فيهم ياسين سعيد نعمان وسيف صليل، والأصدقاء في الحزب، أن لا ترفض، يجب أن لا ترفض. قلت لهم: دعوني أفكر. في اليوم التالي اتّصلوا بي وقالوا إنه يجب عليّ أن أقبل، فقبلت وعدلت [برنامج زيارتي]، وعدتُ إلى اليمن، وهنا في اليمن طبعاً استمرّت المشاكل، استمرّت الأزمة.

---

[1] روبرت پللترو، دبلوماسي أميركي خدم في عدد من الدول العربية، وكان اول دبلوماسي اميركي يتصل بمنظمة التحرير الفلسطينية عندما انتقلت الى تونس. عندما التقاه جارالله، كان يشغل منصب مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى.

[2] لعل المقصود زبغنيو برزنسكي، مستشار الامن القومي خلال ولاية الرئيس كارتر.

اقتراح للانتقال الى المعارضة

قمت بزيارات إلى الخارج والتقيت بكثيرين وكنت أتابع الأزمة في الداخل هنا، فكتبت تقريراً للمكتب السّياسي والأمين العام بعد تفكير طويل. خلاصتُه أنّ الحزب الاشتراكي بعد الانتخابات وبعد أن أحرز مركزاً جيّداً في البرلمان وفي الشّارع عليه أن لا يعود إلى الحكومة الائتلافية، عليه أن يخرج من السلطة. قالوا لي لماذا؟ قلت لهم لأنّ النزاع على السلطة سيستمرّ فلا يوجد تقاليد ديموقراطية في اليمن، المؤتمر الشعبي أو الرئيس لا يقبل شريكاً حقيقيّاً، ولذلك البلد لا يتّسع للحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي، والسّلطة لا تتسع لعليّيَن: علي البيض وعلي عبد صالح، انها لا تستوعب إلا لشخص واحد وحزب واحد، ولذلك اقترحت أن يخرج الحزب الاشتراكي من السلطة ويتحوّل إلى معارضة. أنا أعتقد أن التقرير موجود عند أحد الرفاق، لكنم كلهم يعرفون به. اقترحتُ أن يخرج الحزب الاشتراكي من السلطة وأن يترك الحكم للمؤتمر الشعبي والإصلاح. هذا التقرير طبعاً رُفض بالإجماع تقريباً من الحزب الاشتراكي، وأنا بطبيعة الحال كان لديّ اقتناعٌ كاملٌ أنّه في حال لم يخرج الحزب الاشتراكي من السّلطة فإنّ الصراع سيؤدّي إلى الحرب.

كان رأي الإخوان الآخرين أنّ على الحزب الاشتراكي مسؤوليات كثيرة، هناك موظفون أحضرهم من الدولة السابقة في الجنوب ولديه ضباط ومدنيون فإذا خرج من السّلطة يمكن لهؤلاء أن يُطارَدوا ويفصلوا ويبعدوا من أعمالهم، وهو مسؤول عن الناس ومسؤول عن الجنوب، ويجب أن يعمل على تطوير الجنوب، وأنّ الخروج من السلطة قد يؤدّي إلى فقدان الأمن. لكنّ الحقيقة أن الحزب الاشتراكي كان فاقداً للأمن وهو في السلطة. كانت الاغتيالات مستمرة ضده. تعرّض وزير العدل لمحاولة اغتيال، ورئيس الوزراء ورئيس البرلمان والأمين العام للحزب، وتعرّض كثيرون لمحاولات اغتيال، وبعضها نجح، فكان رأيي أن الحزب الاشتراكي إذا خرج إلى المعارضة يمكن أن يكون أقوى. هو حزب حكم ٢٥ سنة وكان يعارض في الشمال ويحكم في الجنوب. وهو بحاجة إلى أن يتعلم المعارضة من جديد وكيف يقيم علاقات مع الناس بعيداً عن السلطة، كيف يطهّر نفسه ممّا لحق به من فساد السلطة وإفسادها. كان هذا رأيي ولكن الأخوة الآخرين رفضوا هذا المقترح مني تماماً، وقالوا إنّه سيضحّي بكوادر الحزب وموظّفيه، وهنا طبعاً سلّمت بالأمر وسكتت. وبعد تشكيل الحكومة الائتلافية، تشكّل أيضاً مجلس رئاسة، بقيت الحكومة تعمل حوالي شهرين او ثلاثة اشهر وانا وزير ثقافة وسياحة...

الخلاف على تعديل الدستور

بعد انتهاء الانتخابات في العام ١٩٩٣ بدأت قضيّة تعديل الدّستور تُطرح على جدول أعمال الدولة اليمنية وقياداتها. وبرز الخلاف حول مسألة التّعديل وكيف سيكون هذا الدستور بحيث يكون هناك رئيس جمهورية بدلاً عن مجلس الرئاسة. وقد أراد علي البيض والحزب الاشتراكي اليمني والإخوان المسلمون أن يملك نائب الرئيس صلاحيّات، خصوصًا في حال وفاة الرئيس أو تعرّضه لمكروه ليحلّ محلّه نائبه كما هو حاصل في الولايات المتّحدة. وقد رأى الرئيس والآخرون أنّ النائب يكون مؤقّتًا، والرئيس هو من يختاره ويجب أن يكون من صنعاء ومن العائلة الحاكمة ومن الجيش، الأمر الّذي رفضه علي سالم البيض والحزب الاشتراكي اليمني وأبناء الجنوب. كما نشب هناك خلاف حول طبيعة هذا الدّستور وماهيّته، هل هو أقرب إلى المعاصرة أم دستور تقليدي؟ ودار خلافٌ حول مسألة الحريات والمرأة كما ذكرنا سابقًا. وأيضًا حول مسألى تطبيق الحدود الشّرعيّة: هل تُقطع الأيدي والأرجل أم لا تقطع؟ وماذا عن الالتزام بالعهود الدّوليّة في موضوع حقوق الانسان؟ أراد الحزب الاشتراكي أن يكون هناك دستور عصري يقبل الانفتاح على العالم. عند المؤتمر الشعبي وحزب الإصلاح، كان هناك تحفّظ على جميع هذه الأمور.

وعلى الرّغم من تشكيل الحكومة الثلاثية: المؤتمر- الإصلاح- الاشتراكي، وقيامها ببرنامجٍ أقرّه البرلمان وتمّ انتخاب أعضاء مجلس الرئاسة، ترك الخلاف على صورة المستقبل كثيرًا من القضايا العالقة من دون حلّ. وكان موضوعها الدّستور وكيفيّة تعديله والمبادئ العامّة التي ينصّ عليها والصلاحيات التي يعطيها للسلطات المتعدّدة وللأشخاص وحدودها وصلاحيات الرئيس ونائب الرئيس وطبيعة الحكم وموضوع الحكم المحلي. طالب الحزب بحكم محلي واسع الصلاحيات في المحافظات المختلفة. وقد اعترض يومها المؤتمر والإصلاح على ذلك واعتبروا أنّ الحكم المحلي هو نوعٌ من أنواع الانفصال لذلك رفضوه بالمطلق. لم يؤدّ الأخ علي سالم البيض اليمين الدستورية كنائبٍ للرئيس وعضو في مجلس رئاسة لأنّه أراد أن يُبتّ بهذه القضايا بوضوح.

البيض يعتكف في عدن

نهاية العام ١٩٩٣ أو بداية العام ١٩٩٤ زار علي سالم البيض الولايات المتّحدة الأميركيّة، والحقيقية أنّ هذه الزيارة جرت بترتيبٍ من الحكومة اليمنية وغير صحيح أنّها جرت بترتيبٍ شخصيّ من علي سالم البيض نفسه. والذي رتّبها هو السفير اليمني في الأمم المتّحدة عبد الله الأشطل وبعض من مسؤولي شركات النفط التي تنقّب في اليمن. أثناء الزّيارة، التقى علي سالم

البيض بنائب الرّئيس الأميركي وناقشا قضايا اليمن والاستثمارات الاميركية فيه وقضيّة الشرق الأوسط.

ليس صحيحا الكلام عن أنّ الأزمة بسيطة وأنّ زيارة علي سالم البيض إلى الولايات المتّحدة دفعته إلى الحنق والاعتكاف، وأنّ أميركا أعطته الضّوء الأخضر للعودة وافتعال أزمة والاعتكاف في عدن وفصل الوحدة اليمنية، لأنّ كان من مصلحة أميركا حينها أن تهدّئ الأوضاع في اليمن وتنام على وسادة القرن الرابع عشر. هذا غير صحيح لم يكن من موقف أميركي ضد الوحدة. ولكن أثناء الزيارة وقعت مشاكل إذ طلب سفير اليمن في أميركا حينها الأستاذ محسن العيني حضور المحادثات بين علي البيض ونائب الرئيس الاميركي، آل غور فلم يأذن له علي البيض بذلك. فوقع لغطٌ كبيرٌ حول الموضوع لكن علي سالم البيض يقول إنّ اتّصال السفير جاء متأخّرًا وإنّه يعتقد أنّ صنعاء طلبت على عجل من السفير أن يحضر الاجتماع وإنّ هذا نوعٌ من عدم الثقة، لذلك لم يأذن له بالحضور أو ربما ان السبب هو أن السفير لم يحضر لاستقباله حين وصوله. المهم، حُمّلت هذه القضيّة أكثر ممّا تحتمل.

بعد ذلك عاد علي سالم إلى أوروبا وفرنسا وعبرها إلى الأردن ولما عاد إلى عدن كانت الأزمة تتفاعل على الرّغم من وجود مجلس الوزراء ومجلس الرئاسة. وكما قلت سابقًا، لقد تداخل الشّخصي بالعامّ، ويمكنني أن أذكر بعضًا من الأمور الشخصية. كان علي سالم البيض يشعر أنّه المسؤول الأوّل عن الوحدة وعمّا تعرّض له أعضاء الحزب من اغتيالات وغيرها. وقد شعر أنّ حياته كلها مراقبة، منزله وتلفازه، كما اكتشف أنّ هناك كاميرات تمّ تركيبها في الغرف لمراقبة تفاصيل حياته، حتّى الشّخصيّة منها. وكان هناك بعض الأسلحة المحيطة بمنزله من الحرس الجمهوري، وقد تعرّض حرسه لاستفزازات، كما تعرّض هو نفسه لاستفزازاتٍ شخصيّة. برزت مشكلة الحراسة: عددهم، من يحضرهم؟ إضافةً إلى قضايا كثيرة تعبّر عن أزمة ثقة.

كما أنّ علي سالم البيض أراد اعتبار نفسه الرّجل الثاني بعد الرئيس. لقد ظهر في العمق خلافٌ حول الصلاحيات، إذ لطالما اعتقد أن كونه رئيس الدولة في الجنوب والرّجل الأوّل فيه فلا بدّ أن يكون الرّجلَ الثّاني في صنعاء وفي الدّولة اليمنية الجديدة. لكنّه في الدّولة الجديدة، كان البيض هو نائب الرّئيس الدّولة الشّكلي بينما نائب رئيس الدولة الفعلي هو العميد علي محسن صالح الأحمر وأحيانًا يفضَّل الرئيس الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر الى جانب علي محسن، فيكون علي البيض عمليًّا الرّجل الرابع. لم يقبل علي البيض أن يكون الرّقم أربعة بل أراد لعب دور الرّجل الثاني بكل ما للكلمة من معنى. شكّل هذا موضع خلاف بينه وبين علي عبدالله صالح، على الرّغم من أنّ هذه الأزمة بدأت باكراً، عندما حاول صالح ان يفاوض على صفقةٌ

جديدة تقضي بإلغاء مجلس الرّئاسة[3] وان يختار نائبا لرئيس الجمهوريّة بدلاً من مجلس الرّئاسة ويعيّن علي سالم البيض نائبًا للرّئيس لدورتين.

أضف إلى ذلك حادثة الطائرة. كان المفترض ان يسافر علي البيض الى الاردن أن يذهب ويعود ومعه رئيس مجلس النواب ياسين نعمان إلى البلاد على متن طائرة الرّئاسة اليمنيّة. لكن ذلك لم يحصل، فتكفّلت الحكومة الأردنيّة بتوفير طائرة خاصّة له. ولكن أثناء عودته من الولايات المتّحدة، لاحظ البيض أنّ طائرة الرئاسة اليمنية أتت إلى أوروبا وهي تحمل بعض أقارب الرئيس للعلاج أو لغرضٍ أخر، فاستغرب كيف تُمنَع طائرة الرّئاسة عن نائب الرئيس وعن رئيس مجلس النواب، فزاده هذا اقتناعًا بأنّه ليس نائبا للرّئيس بصورةٍ حقيقيّة.

عندما سافر على سالم البيض إلى الولايات المتّحدة شعر أنّ هناك محاولة من قبل المؤتمر الشعبي العام للحصول على موافقة بعض قيادات الحزب الاشتراكي اليمني على ما يريد "المؤتمر" في ظلّ غياب الأمين العام. شعر البيض بمشكلات الماضي وبإحساسه بالمسؤولية عن الناس الّذين تعرّضوا للاغتيال ولم يستطع إنقاذهم، حتّى أن أحد أعضاء اللّجنة المركزية ويُدعى ماجد مرشد قتل في إحدى النقاط العسكرية داخل صنعاء. وفي التفاصيل أنّ ماجد اختلف مع نقطة من نقاط التفتيش أثناء عودته من المطار بعد توديعه المسافرين وابنه إلى جانبه، وذلك بعد أن اعترضت الشرطة طريقه وقع اشتباكٌ وجُرح أحد الجنود في الحادث واعتقلوا ماجد مرشد وأخذوه إلى مبنى الأمن المركزي. وعندما عرف علي سالم البيض بما حصل حاول إنقاذ ماجد المعتقل، وهو عضو لجنة مركزية وشخصية قيادية في الجيش ومستشار وزير الدفاع من خلال إبقائه على قيد الحياة والتحقيق في ما حدث وتقديمه للمحاكمة أو على الأقل إبقاؤه على قيد الحياة حتّى اليوم الثاني لكنّه لم يستطع. وكذلك حاول رئيس الوزراء الأمر نفسه ولكن تمّت تصفية ماجد مرشد في تلك اللّحظة داخل معسكر الأمن المركزي رميًا بالرّصاص بعد تعذيبه. ولم يستطع علي البيض نائب الرئيس أو رئيس الوزراء أو وزير الدفاع إبقاءه على قيد الحياة وتقديمه للمحاكمة.

وقد سمعتُ من علي البيض شخصيًّا أو من أحد المقرّبين منه أنّه بكى لدى سماعه نبأ مقتل ماجد مرشد وأنّ أحدًا لم يستطع إنقاذه. طبعًا حملت هذه الحادثة مغزًى ومعنًى مهمًّا أنّ نائب الرئيس ورئيس الوزراء ووزير الدفاع لا يستطيعون إصدار أمر إلى قوات الأمن المركزي بتحويل شخصٍ معيّن للتحقيق معه وعدم قتله وترك الأمر للقضاء ونحن هنا لا صلاحية لنا ولا سلطة. شكّلت هذه الحوادث مع غيرها الكثير تراكمًا لدى علي البيض والإخوان

[3] كان مجلس الرئاسة يضم علي عبدالله صالح وعلي البيض والشيخ عبد المجيد الزنداني، عن حزب الإصلاح، وعبد العزيز عبد الغني عن المؤتمر الشعبي العام، وسالم صالح محمد، الامين العام المساعد للحزب الاشتراكي.

القادمين من الجنوب بأنّهم مجرّد ضيوف ومطلوب منهم تسليم ما بحوزتهم من سلطة والعودة إلى قراهم وأحيائهم بهدوء.

نعم، لو كنتَ مكانه كنتُ سأشعر الشعور نفسه، لكنّي كنت سأعود إلى صنعاء. هو لم يعد إلى صنعاء بل ذهب إلى عدن بغرض الاعتكاف، وقد سبق له أن اعتكف لمرّاتٍ عدّة لكن كان يتمّ حلّ الخلاف فيعود بعدها إلى صنعاء. فوجئنا في المكتب السّياسي بقرار الاعتكاف الّذي كان قرار علي البيض الشّخصي، لم يتشارك معنا فيه، وعلى حدّ علمي انه لم يتكلّم مع أحد بمن فيهم أنا عندما عاد إلى عدن وامتنع عن ممارسة مهامه وعن أداء اليمين الدستورية في البرلمان بوصفه عضو مجلس الرّئاسة ونائب الرّئيس، لكنّنا كنّا ندرك ما حدث معه.

مبادرة النقاط الـ١٨

تصاعدت الأمور. اجتمع المكتب السياسي في منزل حيدر أبو بكر العطاس، رئيس الوزراء. برز رأيان داخل المكتب السّياسي، واحدٌ يقول فلنذهب إليه ونفهم منه ما هي أسباب عدم عودته إلى صنعاء وعدم اقتناعه بالعودة، ورأيٌ آخر لا يقول بذهاب المكتب السياسي إلى عدن، بل الطلب من الأمين العام علي سالم البيض، وهو نائب الرّئيس، بالعودة إلى صنعاء على أن نحلّ الأمور في صنعاء.

انا ساندتُ النّزول إلى عدن، وكان رأيُ الأغلبيّة. أما أبو بكر باذيب وفضل محسن عبد الله وحسين الّهمزة فأيّدوا عدم النّزول إلى عدن ودعموا لفكرة الطّلب من البيض بالعودة إلى صنعاء. وفي النّهاية تغلّب الرّأي الّذي يؤيّد النّزول إلى عدن. ذهبنا إلى هناك وجلسنا معه فأبلغَنا أنّه لا يريد العودة إلى صنعاء إلا عندما تحلّ جميع المشاكل القائمة بين المؤتمر الشّعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني ومنها القبض على الّذين مارسوا الاغتيالات ضدّ الحزب الاشتراكي، والإقرار بالحكم المحلي والاتّفاق على الدّستور، إلخ.

كان البيض يعتقد ان الآخرين سيفاوضون وهو يبقى في عدن لأن الأمن غير مضمون في صنعاء وكان عنده إحساس شخصي بأنه يتحمّل المسؤولية لأنه هو الذي ضغط من اجل اتفاق الوحدة وانه المسؤول عما لحق بالموظفين والآخرين والاغتيالات وغيره. ظلت الوفود السياسية ذاهبة بين صنعاء وعدن من كل الفئات في محاولات لحل القضية ولكن المشكلة ظلت قائمة.

عاد معظمنا الى صنعاء وقبل ان نعود جرى تشاور ومناقشات في المكتب السياسي واتفقنا على بلورة مطالب سمّيت «النقاط الـ١٨» بحيث يتقدم بها الحزب الى الوسطاء العاملين على الخلاف وهي قضايا منها ما له علاقة بطرفي السلطة، المؤتمر الشعبي العام والحزب

الاشتراكي، ومنها ما يتعلق ببناء الدولة بالدستور والحكم المحلي ودور الجيش والأمن والقضاء وغيره.

بعد طرح النقاط الـ١٨ حصل استقطاب في صفوف القوى السياسية وفي الصحافة وانتقلت الازمة الى الصحافة والعلن. ردّ المؤتمر الشعبي العام على النقاط الـ١٨ بـ١١٩ نقطة وبطريقة مماثلة ولكن كان الواضح ان نقاط المؤتمر كانت ذات طابع دفاعي. أيّد تجمع الإصلاح المؤتمر الشعبي بينما بقية القوى والشخصيات أيدت النقاط الـ١٨ التي طرحها الحزب الاشتراكي . وانقسم الشارع وانقسمت النخبة والقوى السياسية بين الموقفين. لكن كانت الأغلبية من المواطنين تقف إلى جانب النقاط الـ١٨لأنّها تبنّت محاربة الفساد وبناء الدولة ومنع الرشوة واستقلال القضاء وإنشاء حكم محلّي واسع الصلاحيات وإلقاء القبض على الناس الذين قاموا بالاغتيالات. طبعاً لم يكن المؤتمر الشعبي يقول إنّه يرفض هذه القضايا كلها لكنّه يقول إنّه يرفض قضيّةَ الحكم المحلي بوضوح لكنه كان يناور على بقيّة القضايا. مثلا كان يقول إنه يجب عودة نائب الرئيس إلى صنعاء وانتظام عمل الهيئات الحكومية ويجب دمج الجيش والمؤسّسات أوّلاً.

الازمة تنتقل الى القوات المسلحة

كان الجيش موزعا الى وحدات غير مختلطة، ومكوّناً من ألوية مستقلّة ولكن بقيادة واحدة من الناحية الشكلية. هناك وزير دفاع ورئيس أركان لكن لم يكن الجيش يُقاد من مكانٍ واحد، ظلّ التأثير السّابق ساري المفعول. بعد أخذ وردّ، دخلت القوى السياسية جميعاً والشخصيات في هذه الأزمة وتمّ الاتفاق على تشكيل لجنة حوار للقوى السياسية المختلفة والشخصيات، وأنا كنت أحد أعضاء هذه اللجنة ممثلاً الحزب الاشتراكي. ومن ضمن ممثّلي الحزب ايضاً حيدر العطاس وأحمد علي السلامي وفضل محسن ويحيى الشامي وآخرون، ولكن كنت أنا في كثير من الأحيان أتولّى المفاوضات الجانبيّة باسم الحزب مع عبد الكريم الارياني وعبد الوهاب الآنسي. وكانت الأزمة تشتدّ يوماً بعد يوم وتتعقد أكثر فأكثر، وأصبح حزبا المؤتمر والإصلاح يعتمدان على أكثريتهما في مجلس الوزراء وفي البرلمان، والحزب الاشتراكي يعوّل على لجنة الحوار لأنّ الأغلبية فيها من الأحزاب والشخصيات الوطنية التي تؤيّد النقاط التي قدّمها الحزب. لكن اللجنة لم تصل إلى نتيجة، وهنا انتقلت الأزمة إلى طور جديد بأن انتقل التوتر إلى صفوف القوات المسلحة، ومن الواضح أنّ المؤتمر الشعبي قد خطّط لنقل الأزمة إلى المجال العسكري لأنّ وضعه كان أفضل في ذاك المجال، كما انتقلت الأزمة أيضاً إلى الخارج، فأصبحت قضية عربية ودولية.

بدأت تقام نقاط تفتيش واستحكامات عسكرية في الشمال والجنوب ثم في المعسكرات المشتركة، وتتخذ استعدادات عسكرية، وأخذت الأزمة تأخذ بُعداً عربيّاً ودوليّاً، وجاء الوسطاء من العالم العربي إلى صنعاء في محاولة لحلّ الأزمة. شارك الأردن ومصر والإمارات العربية المتحدة وعُمان وتمّ تشكيل لجان عسكرية من مراقبين عرب، تحديداً من الأردن وعُمان للفصل بين القوات. وفي غضون ذلك كان الموظفون الجنوبيون في صنعاء ينسحبون منها إلى عدن كل يوم.

كان الوضع صعباً جدّاً. كنا نحاول أن نحلّ المشكلة لصالح التقدّم والتحديث ولكن أيضاً لمنع الوصول إلى العنف، وكانت هذه القضية الأساسية بالنسبة لي وبالنسبة لكثيرين. كان رئيس الوزراء حيدر العطاس موجوداً في صنعاء، لم يغادر، يرأس اجتماعات مجلس الوزراء بصورة دورية ولكنه ذهب إلى عدن ثم عاد إلى صنعاء وعند عودته إلى صنعاء حجزتْ الشرطةُ العسكرية موكبَه وفتّشته في باب صنعاء. وقد أدّى هذا الاستفزاز إلى عودة حيدر العطاس إلى عدن وانسحابه من صنعاء بصورة نهائية.

"وثيقة العهد والاتفاق"

بعد ان عاد رئيس الوزراء إلى عدن وتوتّر الوضع داخل الجيش، انقطعت الاجتماعات المشتركة لمجلس الوزراء ومجلس الرئاسة وكانت لجنة الحوار هي الهيئة المشتركة الوحيدة التي تتنقل بين صنعاء وعدن. اللجان العسكرية العربية، وقد شارك فيها ملحقون عسكريون من أميركا وفرنسا بصورة غير رسمية، اقترحتْ خطة للفصل بين القوات في المعسكرات، وبالذات في ذمار وعمران ويريم وغيرها من المواقع المشتركة. لكن قيادة المؤتمر الشعبي رفضت الفصل بين القوات. كنت أنا يومها على صلة بسفير الولايات المتحدة الأميركية وبسفراء دول الاتحاد الأوروبي وألتقي بممثّلي الدول والسفراء كلهم وأنقل رأيهم إلى قيادة الحزب وأنقل رأي قيادة الحزب لهم ولكنهم كانوا يلتقون مباشرة ايضاً بقيادة الحزب ويحاولون تخفيف الأزمة، ولكن التوتر كان قد تسرّب إلى المرافق المختلفة.

برغم هذه الأجواء تمكّنت لجنة الحوار من الوصول إلى وثيقة لحلّ الأزمة سمّيت "وثيقة العهد والاتفاق".[4] وقعت العام ١٩٩٤ في عَمّان بحضور الملك حسين وولي العهد ومندوبين من

---

[4] وقعت «وثيقة العهد والاتفاق» في ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ وتضمنت عددا من النقاط حول ثلاثة محاور. المحور الاول يتعلق بالقوات المسلّحة وبالامن قضي باخلاء المدن من القوات المسلحة والامتناع عن تسيير دوريات عسكرية فيها، والاتفاق على أماكن تمركزها، وإعادة بناء القوات المسلحة وتقليص حجمها والقاء القبض على المتهمين بالاغتيالات ومحاولات الاغتيال. المحور الثاني دعا الى تطبيق اللامركزية الإدارية والمالية، وإعادة تقسيم للجمهورية الى ٤-٧ وحدات حكم محلي منتخبة تسمّى «مخاليف»، وتزويد كلا من العاصمة السياسية صنعاء والعاصمة الاقتصادية عدن، بامانة عامة. المحور الثالث طال مؤسسات الحكم، وقضى بانتخاب مجلس رئاسة من مجلسي النواب والشورى، يتكون من خمسة أعضاء

عدد من دول العالم. ووثيقة العهد تلخّص المشكلة وتقترح الحل. ولكن اثناء ذهابنا إلى عمّان لتوقيع الاتفاقية، كان التوتر العسكري مستمرّاً، واستمرّت بعض الاغتيالات الموجّهة ضد أعضاء الحزب الاشتراكي. هناك اثنان من أقارب علي البيض بينهم ابن أخته تمّ اغتيالهما في عدن بشكل غامض ولم يُعرف الجاني، وهذا أثناء توقيع الاتفاقية في عمّان. وبدأ المؤتمر الشعبي ينفّذ خطة لتصفية الوحدات العسكرية الجنوبية في الشمال بالتدريج. وقبل توقيع الاتفاقية بحوالي أسبوعين تمت تصفية القوات الجنوبية المتواجدة في حَرف سُفيان تمّ اعتقالهم وتصفية المعسكر كاملا ويقع الموقع في منطقة نائية شمال عمران، فلم يكن بإمكان الجيش الجنوبي أن يدعمهم لأنه موزع في الشمال على جزر صغيرة. ووقع أيضاً اشتباك مسلّح في دوفس، بين عدن وأبين، بين قوات العمالقة وسريّة من الجيش الجنوبي وأصبح الوضع قابلا للافجار. عدنا إلى صنعاء من عمّان ولكن الأخ علي البيض وبقية قيادة الحزب الاشتراكي، بينهم سالم صالح وحيدر العطاس وآخرون، لم يعودوا إلى صنعاء لأسباب ربما أمنية، فلم يكن هناك ثقة رغم توقيع الوثيقة. لم يكونوا مستعدّين للحرب، كانوا يعتقدون أن الحرب لن تقع. ولكنهم لم يعودوا إلى صنعاء أو إلى عدن، وذهبوا في زيارة إلى بعض دول الخليج.

اقتراح بتقديم تنازلات

عدنا إلى صنعاء والموقف يزداد توترا. وبدأ الجو العسكري يهيمن على الوضع العام وتراجَع الدور السياسي. بُذِلت جهودٌ من الخارج من قِبل ياسر عرفات ووفود مصرية وعُمانية وأردنية لكنها لم تنجح واستمرّ التوتّر العسكري الذي أصبح سيد الموقف. ولاحظتُ في هذه اللحظة أن الحزب الاشتراكي بدأ يخسر جماهيريّاً، وأنّ تكتيك الحزب كان صحيحاً قبل عَمّان، لكنه بدأ يخسر بعد توقيع الوثيقة. بعد اشتداد الأزمة العسكرية وانتقال الأزمة إلى الجانب العسكري، بدأ صوت الحزب الاشتراكي يخفت دوره لأنّ دور الجماهير تراجع وأصبحت دعاية المؤتمر الشعبي إعلاميّاً هي الأقوى، خصوصاً أن الحزب انزوى وانسحب إلى الجنوب. فكتبتُ رسالة للأمين العام وأعضاء المكتب السياسي حذّرتُ فيها من مخاطر الانزلاق إلى الجو العسكري واقترحت أن يقدّم الحزب الاشتراكي بعضَ التنازلات وينفّس من حدّة الأزمة العسكرية ويمنع الوصول إلى الحرب. نوقشت الرسالة وأيّدها بعض أعضاء المكتب السياسي، من ضمنهم الدكتور ياسين سعيد نعمان وسيف صائل والأغلبية. ولكن الأخ علي البيض وبعض الإخوان الآخرين من العسكريين كان الجو العسكري قد ألقى بثقله عليهم، لم ينظروا إلى هذه المقترحات كمخرج. قوبلت رسالتي باستحسان من البعض ورفضها البعض الآخر في الحزب

من بينهم رئيس ونائب رئيس، على ان لا تتجاوز مهلته دورتين انتخابيتين، وعلى ان يمتنع أعضاؤه عن أي نشاط حزبي. وقررت الوثيقة تشكيل لجنة وطنية لتعديل الدستور خلال خمسة اشهر.

معتبرين أنّها رسالة تخلق اليأس بين صفوف الحزب، أنا تكلمت فيها حتى عن رأي القوى الدولية التي كانت تقترح انه يجب التَراجُع قبل أن تقوم الحرب.

[دعوت الى تقديم تنازلات] لأني كنت أدرك أن الأزمة معقّدة وان الحرب ليست لصالح الحزب الاشتراكي والبلاد، وانه لا بدّ أن نحاول حلّ المسألة بطريقة ديموقراطية. لكن من الواضح أنّ الديموقراطية لم تعد وسيلة مقبولة عند الأطراف المتنازعة. وفي يوم ٢٧ نيسان/ إبريل ١٩٩٤وقع قتال داخل معسكر عُمران بين لواءين مدرّعين: اللواء الثالث واللواء الأول (الجيش الجنوبي والشمالي كانوا في معسكر واحد في عمران) بحضور اللجنة العسكرية. وكان بعض المراقبين الأجانب كالملحق العسكري الفرنسي والأميركي موجودين في المعسكرين، واللجنة العسكرية المشتركة موجودة، وتفجّر الموقف واستمرّ القتال يومين وتمكّنت القوات الشمالية من جمع قوات كثيرة وتدمير اللواء الجنوبي (اللواء الثالث مدرّع) بالكامل لأنهم طوّقوه وقطعوا عنه الطريق بالكامل. وفي اليوم نفسه ألقى الرئيس خطاباً في «ميدان السبعين». وكان الخطاب واضحاً وصريحاً في دعوته للحرب وهجومه الكاسح على الحزب الاشتراكي. أنا بقيت في صنعاء مع بعض أعضاء المكتب السياسي، والأغلبية كانوا قد نزلوا إلى عدن خوفاً من عواقب الحرب.

لقاء مع علي عبدالله صالح

قبل آخر محاولة للجنة الحوار، دعاني الرئيس لمقابلته في غرفة العمليات في وزارة الدفاع أنا وأحمد علي السلامي. كان يريد إقناعنا بالانضمام إليه، فاعتذرت عن الحضور إلى وزارة الدفاع وقلت إني ضد الاستعداد للحرب، وكذلك الامر بالنسبة لزميلي أحمد علي السلامي، وأبديت استعدادي لمقابلته في القصر الجمهوري. لم يتمّ ذلك اللقاء. لكن تم لقاء لاحق في الرئاسة بيني وبين الرئيس وأحمد علي السلامي. حاول إقناعنا أنّ علي البيض والإخوان الآخرين في عدن يريدون القيام بعمل انفصالي، فصل الجنوب عن الشمال. ولكننا أجبناه بأنّه لا بدّ من منع الحرب أوّلاً، وطلبنا منه استخدام صلاحياته كقائد أعلى للجيش لمنع الحرب. ولكننا بالطبع لم ننجح.

بسبب الجو السائد، ولأن المسرح كان مهيّئاً للحرب، وقبل انفجار الحرب الشاملة بأسبوع، انتقلتُ مع بقية أعضاء لجنة الحوار إلى عدن في محاولة أخيرة لحلّ المشكلة. هنا ايضا فشلنا. قال علي البيض إنّه يريد حلّاً ولكن لا بد للطرف الآخر من أن ينفّذ «وثيقة العهد». والقصة هنا طويلة، تفاصيلها طويلة. كان علي البيض مصرّاً على تنفيذ أول بند في الاتفاقية وهو اعتقال الذين قاموا بالاغتيالات. والطرف الآخر يرفض هذا ولسان حاله: "يعودون [القادة الاشتراكيون] اولا إلى صنعاء".

هنا خيّمت أجواء الحرب وأفرزتْ طرفين رئيسيين: طرف في صنعاء وطرف في عدن، جيشين وطرفين رئيسيين. وكنت صرحت من قبل أنه إذا قامت الحرب وحصل الانفصال فسأغادر اليمن. قال لي عبد الكريم الارياني إن هذا سيكون موقفه هو ايضا ولكن طبعاً لم يفعل ذلك. أفرزت الحربُ موقفين رئيسيين طرف بقيادة علي البيض وآخر برئاسة الرئيس علي عبد الله صالح وحزب الإصلاح المتحالف معه. كما أفرزت طرفاً ثالثاً ضعيفاً، كنتُ من ضمنه، حاول أن يعبّر عن موقفه الرافض للحرب والانفصال معاً. ضم هذا الطرف الكثير من الناصريين وبعض أعضاء الحزب الاشتراكي وبعض الشخصيات الوطنية المستقلّة مثل محمد عبد الملك المتوكل ومحمد المقالح وأحمد علي السلامي، شخصيات كثيرة من الأحزاب ومن خارجها امثال عبد القدوس المضواحي وأحمد الشامي وعمر الجاوي... كان سيف صائل في الجنوب، اتخذ موقفاً ضد الحرب لكنه شارك لاحقاً في الدفاع عن شبوة. اما علي صالح عباد- مُقبل فكان في صنعاء واعتُقل يوم بدء الحرب.

أصبح موقفنا يشبه موقف الطرف الثالث في قصة «الإخوة الأعداء» لكازانتزاكيس، يعني بقيادة أحد القساوسة في إحدى القرى. قرأتُ القصة منذ زمن ولكني كنت أقرأ مقالا للأستاذ عبد العزيز المقالح قبل يومين يلخّص فيه قضية الحرب الأهلية في اليونان وما ورد في قصة كانزانتزاكيس ويرى انها تشبه الحالة في اليمن. وجدتُ ان موقفنا يشبه موقف القسّ الذي كان يصلّي ويدعو من أجل إيقاف الحرب الأهلية لكن صوته لم يكن مسموعاً. لكني أستطيع أن أقول بأننا لم نكتفِ بالصلاة والدعاء ولكن كان لنا موقف رافض للحرب ورافض الانفصال.

كان واضحاً أنّ قرار الحرب بيد الشمال، بيد الرئيس علي عبد الله صالح. طبعاً هنا أصبح موقفنا الرّافض للحرب والانفصال ضعيفاً ومهمّشاً، وعندما بدأت الحرب، ضاع صوت الطرف الثالث، وأنا منه، بين أصوات المَدافع والطائرات.

المهم نشبت الحرب المؤسفة من دون أي ضرورة لها، رغم أنها شُنّت تحت شعار مقدس وهو الوحدة اليمنية ومنع الانفصال. اتّخذ البرلمان في صنعاء والحكومة قرارات أعفوا بها كل ممثلي الحزب وكل أبناء الجنوب الموجودين في مجلس الوزراء ومجلس الرئاسة [من مسؤولياتهم ومناصبهم] واتّهموهم بالخيانة. قبل أن يتم إعلان الانفصال، تمكّنت القواتُ الموجودة في الشمال من اكتساح الجنوب وخلّفت معاناة شديدة هناك وقام الجنوبيون بالردّ على ذلك بإعلان الانفصال بعد شهر من الحرب التي دامت شهرين. وكنتُ أرى أن إعلان الانفصال نوع من العمل الاحتجاجي الساذج أو الانفعالي العصبي وأنه يقدّم تبريراً للحرب.